

خطابات الكراهية والتحريض:

الظاهرة، المفهوم وآليات المواجهة





تقديم

«الكراهية هي الرغبة في إبادة الكائن المكروه»

أرسطو

«يجب علينا أن نتعلم العيش معا كإخوة، أو نهلك جميعا كالحمقى»

مارتن لوثر كينغ

يسعى هذا العمل إلى تحديد مفاهيم الكراهية وأدواتها وتجلياتها ومظاهرها، وكيف أن انتشار خطابات الكراهية أصبح يشكل أحد أهم عوائق التحولات الاجتماعية بسبب سيطرة ثقافة اللاتسامح في الفضاء الإعلامي و العمومي بوجه عام، ورفض الآخر والعمل على استمرارية أنساق سياسية قائمة على الاقصاء والعنف والاستبداد والفساد.

كما يهدف هذا العمل إلى إيجاد أدوات بيداغوجية لتأطير النقاش بغية إحداث نقلة نوعية في طريق بناء ثقافة التعايش والتسامح والعيش في إطار مجتمعات مفتوحة تقبل بالتعدد وتعمل على ضبط الحريات وضمانها بما يسمح بإحداث القطيعة مع العنف والاقصاء و الكراهية واستعداء الآخر أو جلد الذات.

يتفق مختلف المنظرين، في تحديداتهم لمفهوم الكراهية، على أنها شعور أو مشاعر انسحابية يصاحبها اشمئزاز شديد؛ أي نفور وعداوة، أو عدم تعاطف مع شخص ما أو فكرة أو شيء أو حتى ظاهرة معينة. كما يتم، أيضا،استخدام كلمة «كراهية» في وصف موقف ما أو حكم قيمة سلبي على شيء ما، كوصف سلوك مجحف أو موقف جائر الخ..؛ أو حكم قيمة سلبي مسبق، تعصب أو إدانة تجاه فئة أو طبقة أو مجموعة من الناس أو حزب، وغيرها من فئات المجموعات المكروهة.



فقد أثبتت التجارب البشرية أن الكراهية تستمر رغم موت الكاره أو المكروه؛ إذ هي ممارسة محايثة للجنس البشري وليس لأفراد من البشر محددين في الزمان والمكان. وباستمرارها، أي الكراهية كعاطفة وممارسة بشرية فردية أو جماعية، يستمر العنف؛ مادام العنف مرتبط في معظم أحواله، تاريخيا، بمشاعر الكراهية: (الغضب والعنف ومظاهر الممارسة اللاإنسانية والعدوانية تجاه الكائنات المكروهة).

إننا لا نسعى من خلال هذا العمل، إلا للمساهمة ولو بالقسط القليل في التأسيس لعمل بيداغوجي جدي حول الممارسة الاعلامية المهنية، بما يضمن مساهمة الإعلام في انتقال ديمقراطي، يجعل الممارسة الصحفية، ممارسة حرة، وأخلاقية ومسؤولة، ولن يتأتى ذلك إلا بتوسيع النقاش حول دور الاعلام و مسؤولياته وقواعده المهنية والأخلاقية. نقاش مسؤول يهدف إلى ضمان حماية مستهلك المنتوج الإعلامي وحقوقه الإنسانية (قرينة البراءة، الحق في الصورة، الحياة الخاصة، عدم التأثير على القضاء أثناء المحاكمة، عدم إثارة النعرات الفئوية والإثنية والعرقية...).



آليات مواجهة خطابات الكراهية في وسائل الإعلام بين القانون الدولي الإنساني والأخلاقيات المهنية

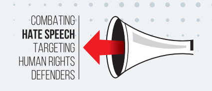
أ. د. رضوان بوجمعة / كلية علوم الإعلام والاتصال / جامعة الجزائر 3

تسعى هذه الدراسة للبحث في مفهوم الكراهية في علاقته بالممارسة الإعلامية وقواعد ممارسة المهنة وأخلاقياتها، كما تحاول استعراض تطور القانون الدولي الإنساني في مواجهة ومكافحة انتشار هذه الخطابات في الفضاء العام.

كما ترجع لمختلف الأدبيات التي تشدد على الدور المأساوي الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الكراهية وفي خلق الخلافات وتضخيمها وفي التسبب في النزاعات والأزمات، خاصة عندما تتحول المؤسسات الإعلامية إلى وسائل دعائية تستخدم لممارسة الاغتصاب الجماعي للجماهير عن طريق الدعاية السياسية.

وتؤكد مختلف مراصد الإعلام وتقارير رصد الممارسة الإعلامية، على مسؤولية وسائل الإعلام في نشر ثقافة الكراهية، بل وأصبحت وسائل الإعلام متهمة بالترويج لهذه الثقافة بشكل استعراضي، لا يختلف عن الترويج لمختلف المنتجات الثقافية والرياضية، وهو واقع أصبح ينذر بتهديدات متعددة، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات.

فالكراهية في وسائل الإعلام حاضرة بمختلف أوجهها، من خطابات اللا تسامح و الإقصاء و التشدد و التطرف و التكفير و الدعوة للقتل والاغتصاب و التعذيب و الاختطاف وغيرها من الممارسات التي تدخل في مسارات تنشئة الجمهور على الحقد والكراهية.



لذلك ستتعرض هذه الدراسة بالتحليل، مختلف مواثيق أخلاقيات المهنة في مواجهتها للممارسات الإعلامية التي تنتج خطابات الكراهية، مع تحليل لأهم أدوات القانون الدولي الإنساني في مواجهته لظاهرة التحريض على الكراهية.

تشير مختلف الأدبيات إلى الدور المأساوي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في خلق النزاعات، و في تأجيجها وفي التسبب في الأزمات، وهذا عندما يتم استخدامها من مختلف أطراف النزاع.

مفهوم الكراهية: من الانشغال الفلسفي إلى الممارسة الإعلامية

يتفق مختلف المنظرين في تحديدهم لمفهوم الكراهية، على أن هذه الأخيرة عبارة عن مشاعر انسحابية يصاحبها اشمئزاز شديد، نفور وعداوة أو عدم تعاطف مع شخص ما أو فكرة أو شيء أو حتى ظاهرة معينة.

كما يتم استخدام كلمة "كراهية" في وصف إجحاف أو حكم مسبق، تعصب أو إدانة تجاه فئة أو طبقة أو مجموعة من الناس أو حزب، وغيرها من فئات المجموعات المكروهة.

ويمكن في هذا المجال التأكيد على أن العنصرية هي أحد أهم أشكال التعبير عن الكراهية، وهذه الكراهية حسب تجارب البشرية قديما وحديثا، كثيرا ما أدت و تسببت في تدمير الإنسان، و في تغذية النزاعات و الحروب كلما استقرت الكراهية في قلوب الكارهين اتجاه المكروهين.

ورغم كل هذا و ذاك، أثبتت التجارب أن الكراهية تستمر -رغم موت الكاره أو المكروه، ومع استمرارها يستمر العنف، لأن هذا الأخير كثيرا ما يرتبط بمشاعر الكراهية:الغضب والعنف وشيء من الجنون والتصرف بطريقة عدائية تجاه الكائنات المكروهة.

أنتج الفلاسفة تعاريف كثيرة للكراهية، من ديكارت إلى أرسطو هيوم



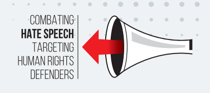
وفرويد وغيرهم، فرينيه ديكارت رأى أن الكراهية هي إدراك إن هناك شيء سيئ في مجتمع ما، مع الرغبة في الانسحاب بعيد عنه. في حين ذهب أرسطو للقول بأن الكراهية هي الرغبة في إبادة الكائن المكروه. بينما يعتقد ديفيد هيوم أن الكراهية هو شعور غير القابل للاختزال ولا يمكن تحديدها (تحديد سبب الكراهية) على الإطلاق، وغالبا ما يؤدي إلي تدمير الكاره والمكروه معا.

وبعد هذا الاستقراء المبسط لمفهوم الكراهية، تبدو لنا أن هذه المحاولات المفاهيمية على أهميتها لا تعطينا الشروح الكافية التي تمكننا من فهم واقع الكراهية وانتشارها في وسائل الإعلام اليوم بوجه هام، وفي المجتمعات العربية بوجه خاص، كما أنها لا توضح لنا أهمية التوقف عند الإنتاج الرمزي للكراهية، وقاموس هذه الرمزية.

فلماذا تنتشر الكراهية في المنظومة الإعلامية؟ ولماذا يتعدد حضورها في هذا الظرف بالذات؟ وهل هناك ما يبرر هذا التوجه؟ وهل هناك فعلا ثقافة للحقد و الكراهية في الممارسة الإعلامية في المنطقة العربية؟ أسئلة و أخرى يمكن الإجابة عنها انطلاقا من عدة مستويات.

المستوى الأول، تحركه عدة تفسيرات امبريقية، فهذا التعيين، ينطلق من رصد امبريقي للممارسة الإعلامية في بعض البلدان العربية، إما في الفترات الانتخابية أو خارجها ، والتي من بين ما يثير فيها، انتشار خطابات الحقد و الكراهية [1]، وهو أمر مقلق على أكثر من صعيد، لعل أهم هذه المخاطر تكمن في استغلال وسائل الإعلام في حروب دعائية لتأجيج العنف وإشعال نيران الفتن و العنف و الإرهاب.

المستوى الثاني، ويتعلق بمحاولة شد انتباه الصحفيين ورجال السياسة و كل الفاعلين في الفضاء العمومي العربي، و كل المشتغلين بمجال الإعلام و الاتصال، بأن الكلمات ليست بريئة، بل تحمل معاني، قد يحكمها المنطق وقد تحركها العواطف، و قد تشجع على الحب، كما يمكن أن تدفع للتنافر، قد تسهل النقاش وقد تحرفه، كما يمكن أن تشجع على القتل أو تبرره. وهي كلها كلمات تصنع صورة عنا وصورة عن



الآخرين، وصورة عن السياسة وعن الرياضة و الثقافة وعن كل مجالات الحياة.

المستوى الثالث، و يحركه انشغال فلسفي عميق يمكن اختصاره، بالقول، إن الكلمات تساهم في صناعة صورة عن الآخر، وهي صورة و لكنها ليست الواقع، بديهي أن صورة الآخر ليست هي الآخر، صورة الآخر بناء في المخيال و في الخطاب، الصورة ليست الواقع، حتى و إن كان الصراع حولها من رهانات الواقع. و لأنها كذلك فهي اختراع. أكد على ذلك مثلا الباحث الفرنسي جون فازو عندما اعتبر أن الأنا الذي لا يوجد الآخر بدونه هو اختراع تاريخي، متأخر نسبيا، لارتباطه باكتشاف الوعي بالذات. قبل ذلك كان هناك «آخر النحن»، وكان الإنسان ينظر إليه من داخل «القبيلة» التي كانت تمثل محيط وعيه.

«آخر النحن» هذا سابق، إذا، لاكتشاف الوعي، وهو، في وقتنا هذا يؤدي دوره، بدون شك في التصفيات العرقية في يوغسلافيا سابقا، وفي الصراعات القبلية في إفريقيا، وفي الصراعات التي تنهش أفغانستان... كما يؤدي دوره كل يوم في العنصرية وعدم التسامح العاديين.[2]

المستوى الرابع، و نريد من خلاله التأكيد، أن استخدام لغة الكراهية في وصف «الآخر»، هو نفي للآخر، ونفي الآخر هو بتر للذات، بمعنى أنه قطع لجزء منها هو «الجزء الملعون» من الذات، هذا رغم أن هذا الجزء ضروري لاكتشافها، إذ تصور الذات لا ينفصل عن تصور الآخر. على حد قول الباحثة التونسية أسماء العريف بياتريكس. وهو مشكل تعاني منه كل المجتمعات، غير أن المجتمعات العربية تعاني منه أكثر من غيرها بسبب تراكمات تاريخية عنيفة كثيرا ما تم صبغها بالدوغماتية الدينية و الإيديولوجية و الوطنية الضيقة و العصبيات المقيتة. وهو أمر مطروح أكثر اليوم خاصة مع الأزمات السياسية التي تعرفها الكثير من المجتمعات العربية.

المستوى الخامس، هو القول بأن استعمال لغة الحقد و الكراهية ضد «الآخر»، هو دوس على حرية الآخرين ونفي لها، و الدوس على حرية



الآخرين هو استعباد للذات، وهي مسألة أساسية في فهم مخاطر استخدام كلمات قد تؤدي إلى الانقضاض على حرية الآخرين.

واستعباد الذات من خلال الدوس على حريات الآخرين، هو تهديم مباشر لكل محاولة لبناء ثقافة الحرية والتسامح داخل المجتمع.

المستوى السادس، وهو ما يتعلق ببنية اللغة المستخدمة في الإعلام الذي يتبنى لغة الحقد و الكراهية، فهي لغة بدائية تبقى تسيطر على العقل الحديث، وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات اللغوية و الفلسفية و غيرها من الحقول المعرفية.

فالدراسات الحديثة في حقول مختلفة تشير إلى أن الأساطير و اللغة «البدائية» لا تزال تسيطر على العقل الحديث الذي هو أقل عقلانية كثيرا عما يعتقد على وجه العموم، و في الواقع فإن الرجل العصري لا يزال يعرف الصواب و الخطأ و الخير و الشر، بالعبارات ذاتها التي عرف بها أسلافه البدائيون. كذلك يشارك الرجل العصري في التقاليد و اللغة المرتبطة بها، وهو يطبقها فقط مستخدما كلمات «جديدة» أحيانا، و لكن في غالبية الأحيان يستعمل الكلمات القديمة نفسها، في مواقف جديدة تمليها تحديات ظرفية[3].

المستوى السابع، ويسعى للإجابة عن انشغال محوري في لغة الحقد و الكراهية، وهو أن هذه اللغة، هي وليدة ثقافة العداء، والعداوة و الاستعداء، وهي ثقافة حربية بامتياز.

فقد بات أمرا تقليديا في الاستخدام اليومي للغة المعاصرة، من قبل الباحثين و الصحافيين و السياسيين، التحدث عن «صور عدو». و يأتي هذا المفهوم من دراسات علم النفس و علم النفس الاجتماعي، حيث يجري تعريفها على وجه العموم، بأنها الصور الشائعة الاعتقاد و النمطية و المجردة من الصفات الإنسانية للجماعة الخارجية، ويمثل المفهوم حالة خاصة في تعريف «هم»، ولكن يمكننا أن نستخلص أن «صور العدو» تعود إلى الدراسات الاجتماعية و النفسية، وإلى الدعاية، والتعبئة

الجماعية في الحروب و غيرها من حملات العنف.

ومن الضروري بما كان التأكيد على أن «العدو» يظهر إذا، وفقط إذا، ما خلد في الإدراك أن «نحن» و»هم» مختلفون جذريا، أي عندما يفهم التمييز بينهما على أنه انعكاس لصراع بين الخير و الشر، وعندما يرتبط الخير مع «نحن»، والشر مع «هم»، وعندما يجري تعريف شخص ما كأنه «العدو»، ففي هذه الحالة لا يعود كائنا بشريا، بل يصبح حيوانا يجب إبادته في غرف الغاز أو بواسطة قنابل ذرية.

وما يلاحظ في الكثير من الكلمات التي تستخدم في الخطاب الإعلامي و السياسي في المجتمعات العربية، أنّ كلّ الصفات في جذورها مأخوذة من الحيوانات أو الأرض أو الريح المطر.. دائما تفيد عيبا في الحيوان أو مشكلا في صفاته الخلقية أو الجنسية، أو القحط في النباتات أو الأرض و سنحلل هذا المعجم الحيواني و النباتي المختل لنحدّد أصول الصفات التي تصبح نعوتا للأشخاص في خطاب الكره.

صيغة «العدو» في السياق العربي، تطرح بين فرقاء سياسيين، يعتقد البعض منهم أنهم هم حماة «الإسلام» في مواجهة أعدائه، و البعض الآخر يرى نفسه حاميا للوحدة القطرية في مواجهة أعدائها، و أطراف أخرى ترى نفسها نخبا متنورة في مواجهة عدوا ظلاميا، و أطراف ترى نفسها حامية للقيم القومية في مواجهة أعدائها، وغيرها من التقسيمات الرمزية التي تعمل على غرس ثقافة الاستعداء و الكراهية في المجتمعات العربية.

المستوى الثامن، وهو أن جزءا معتبرا من قاموس ولغة الحقد و الكراهية، لها علاقة باتساع ثقافة الموت و التكفير، فجزء كبير من الإسلاميين و منذ الثمانينيات من القرن الماضي على الأقل، وسعوا من نشر ثقافة الموت، عبر دعوات الجهاد ضد «جاهلية» المجتمع الإسلامي، أو جاهلية القرن العشرين على حد تعبير سيد قطب في أحد كتبه.

و ثقافة التكفير و الردة، أنتجت قاموسا للسباب و الشقاق، وهو قاموس



من الضروري إزالته، فهو قاموس قائم على التكفير والتخويف.

المستوى التاسع، وهو أن مسؤولية وسائل الإعلام في نشر ثقافة التكفير أصبحت كبيرة اليوم، فوسائل الإعلام أصبحت تروج لهذه الثقافة بشكل استعراضي، لا يختلف عن الترويج لمختلف المنتجات الثقافية و الرياضية، وهو أمر خطير ينذر بتهديدات متعددة، وعلى عدة أصعدة .

و الأمثلة في هذا كثيرة، فقبل و بعد اغتيال الكاتب فرج فودة في مصر سنة 1992، ظهرت شهادات وتصريحات محمود مزروعة رئيس قسم العقائد في الأزهر، تقف مع تأكيد ارتداد فودة و استحقاقه لما حدث. يقول الأخير إن» فودة نذر حياته للحرب على الاسلام، لذلك يجوز لآحاد الأمة تطبيق حد الردة منعا للفتنة و الفساد»[4].

ويقصد بذلك بأن الفرد يمكن أن ينفذ حكم الردة دون الرجوع إلى محكمة أو سلطة لأن الحاكم أو ولي الأمر لم يقم بتطبيق حكم المرتد. يبرر مزروعة « فإذا كان هذا المرتد داعية ضلال و إذاعة فساد ونذر حياته للإساءة للإسلام و الدعوة إلى الضلال، فإنه بذلك يمهد السبيل لغيره للارتداد عن دين الله. و في هذه الحالة يكون الإبقاء عليه، كما ذهب عليه جمهور العلماء، إبقاء على نار مشتعلة في المجتمع، ويجوز هنا لآحاد الأمة، إن تمكنوا دون أن يحدثوا ضررا كبيرا، أن ينفذوا شرع الله»[5].

و في هذا يمكن التأكيد على أن مسؤولية وسائل الإعلام إذن للترويج لهذه الثقافة كبيرة وكاملة، ولا يمكن التستر عليها.

المستوى العاشر و الأخير، وهو التوقف عند مرجعيات العمل الإعلامي و الثقافة الحقوقية، فنشر ثقافة الحقد و الكراهية عبر وسائل الإعلام تعتبر من أخطر خروق مواثيق شرف المهنة الصحفية وقواعد العمل الصحفي، كما أنه يتنافى مع كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن نعلم، أن بعض الصحفيين يبررون لجوءهم لاستخدام قاموس الكراهية في كتاباتهم، بحجة أن كتاباتهم تتجه ضد قادة و رموز ما

يسمى بالتيارات السلفية و الظلامية و الفاشية، وهي مبررات إيديولوجية وليست مهنية، و لا تجد أي تأسيس أخلاقي و لا حقوقي و لا مهني، فلا يمكننا مواجهة الفاشية، بأساليب فاشية، لأن القيام بذلك هو إنتاج لفاشية جديدة.

ولا بد هنا من التذكير، بأن القانون الدولي الإنساني تطور كثيرا منذ الحرب فيما كان يسمى بيوغسلافيا، و الحرب في روندا، فالمحاكم الجنائية الدولية الخاصة، تابعت الكثير من الصحفيين و مسؤولي وسائل الإعلام، بتهم التحريض على الكراهية وعلى العنف والقتل. وهي تطورات تجعل الصحفيين يفكرون أكثر من اي وقت مضى في طريقة تعاملهم مع الأحداث، وكيفية ممارستهم للمهنة بما يضمن حرياتهم و حريات كل الأطراف في المجتمع. هذه الحريات التي تهددها الحروب، حروب تغذيها الكلمات، كلمات الحقد و الكراهية والعداوة والاستعداء.

وحتى نلخص لا بدد من التأكيد أن الفيلسوف الاسباني خوزيه أورتيغا، أن ‹الكره هو القتل الافتراضي والرمزي. هو الرغبة في إزالة الكاره للمكروه بشكل راديكالي›

وبناء على الكثير من المنطلقات النظرية و الفلسفية و الأخلاقية، يتفق المنظرين على ضم اللا تسامح، و الإقصاء، والتشدد، و التطرف، والتكفير، والاغتصاب، والتعذيب والقتل، ودعاوى القتل، كله ضمن أشكال التعبير عن الكراهية.

خصائص إعلام الكراهية

يمكن التأكيد على أن خصائص الوسائل الإعلامية التي تمارس الكراهية كثيرة ومتعددة، غير أننا نستطيع حصر أهمها، في كون هذه الوسائل تمارس الدعاية و التضليل،العنصرية و التطرف، ونشر الأكاذيب، كما تقوم باختلاق الخلافات و تضخيم الاختلافات، و سنفصل في ذلك فيما يأتي:



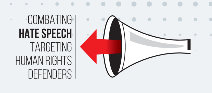
إعلام الكراهية يمارس الدعاية والتضليل

بجدر التأكيد أن الدعاية و التضليل هي من أعظم خصائص وميزات الإعلام الذي يمارس الكراهية، وهي ممارسة قديمة تطورت أشكالها بتطور تكنولوجيا الوسائل الإعلامية.

وفي هذا الإطار يجب التشديد على أن أهم مصدر علمي يشرح آليات الدعاية و التضليل،و الميكانزمات التي تخضع لها الحشود و الجماهير، بتحليل علم النفس الاجتماعي هو كتاب اغتصاب الجماهير من خلال الدعاية السياسية لـ›سارج تشاخوتين›[6]. الذي صدر سنة 1939وحاربته مختلف الدكتاتوريات التي عرفها الغرب في تلك الفترة.

و تشير الكثير من الأدبيات إلى أن الدعاية ليست خاصية المنظومة الإعلامية التي تعمل في أنساق سياسية دكتاتورية و فاشية فقط، بل هي عصا جديدة تستخدمها حتى أعرق الديمقراطيات بغية تأليب الجماهير وصناعة التضليل، و في هذا المجال يحلل المفكر نعوم تشومسكي[7] كيف تستخدم الدعاية و التضليل لخدمة عالم الأعمال على حساب مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.

و قد مرت الدعاية و ظاهرة التضليل بمراحل تاريخية متعددة من القدم إلى غاية ظهور الاتصال الجماهيري و تطور التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وفي هذا السياق هناك الكثير من الأدبيات التي تفسر مسار هذا التطور[8]، ومع عصر الرقمنة و شبكات التواصل الاجتماعي، تطورت التقنيات، و برزت معها أشكالا جديدة من الدعاية و التضليل، كالأخبار الكاذبة و المفبركة والمزيفة، و التي شكلت مجالا للتحليل و النقد[9]، كما يتهم بعض الباحثين ظاهرة استخدامات الوسائط الجديدة و شبكات التواصل الاجتماعي بأنها أصبحت تشكل تهديدا للديمقراطية-[10].



العنصرية و التطرف

تبين مختلف تقارير الرصد الإعلامي حول الممارسة الإعلامية في المنطقة العربية، استمرار وسائل الإعلام في إيقاظ أو إنتاج مشاعر العنصرية، و القبلية، و الجهوية، و التطرف الديني والسياسي، لدى فئات واسعة من الجماهير، وهو وضع يعرف تعقيدا أكبر، خاصة مع الأزمات السياسية الناجمة عن الأحادية الفكرية الرافضة للتنوع الاجتماعي و الثقافي و الديني و اللغوي الذي نعرفه مختلف المجتمعات.

و قد عرفت مفاهيم العنصرية والتطرف والإقصاء نقاشا في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، من منطلق الاعتراف الاجتماعي وكرامة الأفراد و الدفاع عن حقوق الجماعات من منطلق أن هذه المبادئ والمنطلقات تشكل رهانا أساسيا في الممارسة الديمقراطية[11].

إعلام الكراهية يتميز بنشر الأكاذيب:

وهي ظاهرة و خاصية مهمة في الممارسة الإعلامية المنتجة للكراهية، حيث أن الكثير من الدراسات بينت العلاقة بين انتشار الأكاذيب في المضامين الإعلامية وتسيير الأزمات والنزاعات في المجتمعات، وعلاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية و الممارسة الديمقراطية [12].

و توضح مختلف تحاليل المضامين الإعلامية إلى العلاقة بين انتشار و نشر و بث الأكاذيب مع إرادة نشر الحقد والكراهية في المجتمع. و الأمثلة كثيرة لهذا فأكاذيب وسائل الإعلام التي صنعت الكراهية و غرستها كثيرة، من مثل القول بأن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل لتبرير غزوه في مارس2003، أو غيرها من الأكاذيب الكثيرة في الإعلام الرواندي مع إذاعة الألف ربوة و أكاذيب الإعلام الصربي و الكرواتي لتبرير مجازر سربرينيتشا في سراييفو في تسعينيات القرن الماضي، وغيرها الكثير من الأكاذيب التي ترتبط باستراتيجيات الدعاية و التضليل و غرس الكراهية.

إعلام الكراهية يتميز بتضخيم الاختلافات واختلاق الخلافات

وهي من أهم خصائص الإعلام الذي يمارس الكراهية، حيث يعتمد

على اختلاق الخلافات بين مختلف الفاعلين في المجتمع، كما يعمل على تضخيمها بما يمكن من كسر أي توافق في المجتمع، وقد اهتم بعض الباحثين كثيرا بهذه الإشكالية من منطلق ربط مثل هذه الممارسات الإعلامية بالمؤامرات وسياسات النخب العسكرية و السياسية والأمنية، والشبكات المالية والاقتصادية[13].

وغالبا ما يهدف تضخيم الخلافات واختلاق الاختلافات إلى تبرير الإقصاء، وتغذية التعصب الفكري واللغوي والنظرة الاستعلائية، وهو واقع لا يمكن حصره في اللفظ فقط، ولكن في باقي تصنيفات الكراهية التي قد لا تجد لها قوانين ردعية، ومع زرع خطاب التعصب وتضخيم الخلافات يتحول التعصب والإقصاء إلى ثقافة تعبير للعديد من الفئات الاجتماعية بمختلف ميولاتها وتوجهاتها الإيديولوجية بسبب الدور السلبي للمنظومة الإعلامية.

إعلام الكراهية في القانون الدولي

عرف القانون الدولي الإنساني، تطورا تشريعيا مهما في تجاه تجريم وردع خطاب الكراهية والخطاب التحريضي. وهذا التطور استند على روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذي يشدد على المساواة ونبذ التمييز، فالمادة 2 أسست للتشريعات المجرمة للتحريض على الكراهية،ففيها تم التأكيد على حق الإنسان في « التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد آخر على سيادته»[14]

كما أكد الإعلان في مادته السابعة على أن «كل الناس سواسية أمام

القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا». وفي المادة 18 من الإعلان تأكيد على أن «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة». وفي المادة 19 ضمانة كافية «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية».

ومن جانب آخر، جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ليعيد التأكيد في فقرته الأولى من المادة 18 على أن «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة» وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها «لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره» وفي الفقرة الثالثة من المادة نفسها «لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية».

كما أكدت المادة 19 على أن «لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:



- (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،
- ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة»[15].

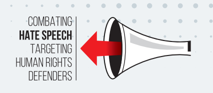
وجاءت المادة 20 من ذات العهد، لتعطي للتشريع الدولي أسس حظر خطابات الكراهية حيث نصت هذه المادة على ما يلي: «تحظر بالقانون أية دعاية للحرب تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف».

وبفضل هذه التطورات، بدأ مسار كبير، مهم و متنوع في طريق مواجهة خطاب الكراهية في كل ميكانزمات و آليات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان،مع تحديد المسافة بين التعبير عن الآراء و الأفكار وحرية نشرها مع الانحرافات التي يمكن أن تؤد للدعاية للكراهية بتوسيع نطاقها.

الآليات الدولية في مكافحة خطاب الكراهية

فتحت الآليات الدولية ورشة مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على التمييز وعلى إلغاء الآخر منذ منتصف القرن الماضي، غير أن ذلك عرف تطورا كبيرا منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي بسبب الدور السلبي لهذه الخطابات التي عرفت توسعا جراء التطور المذهل لوسائل الإعلام و انتشار النزاعات الدولية التي تغذيها الكراهية العرقية و الدينية و التمييز الاجتماعي، و قد عرف النقاش تنوعا و تعددا و اختلافا كبيرا، من منطلق تداخل هذا الموضوع مع حق الحرية في التعبير، فكان من الضروري التحديد التقني الدقيق بين حرية التعبير و نشر الكراهية، و ما هي الحالات التي يتحول فيها التعبير إلى خطاب كراهية؟.

ففي هذا الإطار منحت المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان « لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده



بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة»[16]، ومن أجل ضمان ممارسة هذا الحق و تنظيم ممارسته، جاءت المادة 19 للتأكيد بأن: لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود».

و يعتقد بعض الباحثين[17] أن هذه المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمنت أولا تشديدا على مبدأ حرية الرأي، وثانيا فإن النص نفسه يقارب في حقيقة الأمر وجها واحدا من وجوه خطاب الكراهية وتحديدا ذلك الذي يتمظهر في الفضاء الدعائي، وربما كان ذلك تفاعلا مع الآثار المدمرة التي خلفتها أيديولوجيات الكراهية في منتصف القرن المنصرم. غير أن خطاب الكراهية في زمننا الراهن أصبح قوامه الكلمات الجارحة التي تلحق أذى معنويا ونفسيا بالأفراد، ما جعلنا نشهد انتقالا من فكرة الدعاية إلى فكرة الإهانة، أي بمعنى آخر؛ تحول خطاب الكراهية إلى عملية تستخدم فيها الكلمات لمهاجمة شخص ما بصورة مباشرة بدلا من خطاب دعائي يعمل على تحريض طرف ثالث على الكراهية.

ومن جهة أخرى، فأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد ضمن في مادته 19 الحق في حرية الرأي والتعبير، لكن الحق في حرية التعبير على خلاف القانون المتعلق بالإبادة الجماعية والتعذيب والرق والجرائم ضد الإنسانية على سبيل المثال، ليس مطلقا، ومن ثم فإن المادة 19 من العهد الدولي تسمح بفرض قيود معينة عندما تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة 20 من العهد تقضي فعلا بحظر أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف [18].

الصحفي وخطابات الكراهية:
المساءلة،المسؤولية وأخلاقيات المهنة

يشكل موضوع نقد الممارسة الإعلامية أحد المحاور البحثية الكبرى في مجال الدراسات الإعلامية، إذ ارتكزت الكثير من البحوث على تقييم إشكالية المهنية و أخلاقياته، كما أن هذا الانشغال يعتبر من أكبر التحديات التي يفرضها النقاش حول ما يجب على الصحافة أن تتحمله كدور في الفضاء العمومي، و كيف يجب أن يخضع الصحفي للمساءلة على أدائه المهني، و ضرورة ربط الممارسة الإعلامية مع الالتزام بالمسؤولية و بدفتر أعباء يفرض عليها أن تقوم بالإخبار بشكل مشرف وجدي، يمكن الجمهور من ممارسة حقه في إعلام مهني ونزيه.

ومع تعدد الممارسات الإعلامية الغارقة في الدعاية و الكراهية، أصبح من الضروري العودة إلى القواعد الأساسية للمهنة: ما هي هوية الصحفي؟ ما هو عمله؟ ما هي مهمته؟ ما هو دوره بالضبط في المجتمع؟ ما هي حقوقه؟ وما هي واجباته؟ وما هي مسؤولياته؟ و إلى من عليه أن يقدم الحساب؟

وتزداد أهمية طرح مثل هذه الأسئلة في عالم اليوم، بسبب معاناة الممارسة الإعلامية في من مشاكل جديدة تفرض تحديات كبرى للحفاظ على قاعدتها الأخلاقية، حيث توسعت كل المشاكل التي كانت تشغلها دوما مثل التحيّز السياسي، والتسلّط المؤسسات غير المشروع لمختلف الأجهزة و المؤسسات، و سيطرة الصور والقوالب النمطية و تعدد شبهات تضارب و تعارض المصالح.

وقد شهدت وسائل الإعلام التقليدية في العشرية الماضية تراجعا كبيرا في أدائها الأخلاقي بسبب التطور التكنولوجي الذي غير من طرق التواصل بين الناس، مما انعكس على أدوات و طرق عمل وسائل الإعلام. واليوم، يحصل معظمنا على الأخبار من خلال الهواتف النقالة ومن المنصات الإلكترونية التي نمت بكثرة باستغلال البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت، وبالحوز على الإعلانات المربحة التي كانت تنتفع

منها وسائل الإعلام التقليدية.

وتظل تلك القيم الأساسية – مثل الدقة والاستقلالية والمعالجة المسؤولة للخبر - التي تطورت منذ ما يقارب القرن و نصف القرن، قيما ثابتة وعلى نفس الأهميّة، حتى في هذا العصر الذي تطغى عليه الرقمنة و شبكات التواصل الاجتماعي.

ومع انتشار الوسائط الجديدة للإعلام و شبكات التواصل الاجتماعي ازدادت فضاءات نشر الكراهية اتساعا، ومعها أصبع العمل الإعلامي يتأثر بها بشكل أو بآخر، خاصة مع سيطرة نزعتي الإثارة و الدعاية في معظم الوسائل الإعلامية، ومعها أصبحنا و أكثر من أي وقت مضى مطالبين بالتذكير و بالدعوة للتمسك، بالقيم المهنية للصحافة – كالتمسّك بالحقائق، والروح الإنسانية واحترام الآخرين والشفافية والإقرار بالأخطاء – و هي مبادئ أساسية ينبغي أن يلتزم بها الصحفيين و كل الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين، بما في ذلك مستخدمي الوسائط الاجتماعية. لكن هذا السلوك لا بد أن يكون نتاج تنشئة على الأخلاقيات و على الالتزام بالأخلاقيات السياسية و الإعلامية و العمومية.

و لا بد في هذا المجال من التأكيد على مفهومين أساسيين يتدخلان في كل مسار العمل الإعلامي و أداء الفاعلين في الشأن العام، وهما المساءلة و المسؤولية، فالصحفي كغيره من الفاعلين في الفضاء العمومي يخضع للمساءلة و للتقييم و للتقويم، لذلك فهو كغيره من الفاعلين مسؤول عن ما ينشر أو يبث أو يذيع أو يدون، و في هذا السياق فإن الصحفي مرتبط بالمسؤولية و المسؤولية هي الالتزام بالأخلاقيات[19].

و يجب في هذا الإطار الإشارة إلى أن الانشغالات الأخلاقية تقسم في عالم الصحافة إلى ثلاث عائلات و هي:

الانشغال المرتبط بالجمهور:

وهو انشغال ينطلق من ضرورة عدم خيانة الجمهور بتفادي الخلط بين الإخبار و الإشهار، أو باختلاق خبر، أو بالكذب، أو غياب الصرامة

و الجدية، كما يمتنع الصحفي عن نشر كل ما هو استعراضي، الامتناع عن أي تحريض على التمييز، وعلى ضرورة تصحيح كل ما هو مغلوط

الانشغال المرتبط بالمصادر:

و يتمثل في احترام السر المهني، و احترام الحياة الخاصة، ورفض القذف و الشتم، والدقة، و تفادي الاتهامات دون وجود للأدلة، والفصل بين الخبر و التعليق

الانشغال المرتبط بزملاء بالمهنة:

الاعتراف بحكم مجالس أخلاقيات المهنة، ورفض السرقة الأدبية، ورفض الهدايا و السفريات، وعدم التعرض بالإساءة لزملاء المهنة....

الكراهية ومواثيق ومدونات أخلاقيات المهنة

عندما نتوقف عند مسار بناء مواثيق أخلاقيات المهنة، نكتشف أن مدونات و مواثيق أخلاقيات المهنة تقدر بالمئات، ورغم ذلك فإن هذا التعدد لم يفرض في الكثير من الأحيان الاحترام الكامل للأخلاقيات المهنية، بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسيةو القانونية التي تعرفها الكثير من المجتمعات، و ما يمكن الإشارة إليه إلى أن رغم تعدد المواثيق و المدونات الأخلاقية الصحفية، إلا أن هذه المدونات تتفق على المبادئ الكبرى للممارسة المهنية، و إذا توقفنا في مضمونها في علاقتها بمحاربة خطابات الكراهيةو التمييز،و مشروعيتها، فإننا نتوقف عند ثلاثة مواثيق تشكل بشكل أو بآخر المشروعية الدولية لأخلاقيات المهنة الصحفية، وهي مدونة مبادئ الصحفيين المحترفين في بلجيكا، وميثاق واجبات الصحفيين الفرنسيين و ميثاق ميونيخ. حيث نتوقف عند أهم المبادئ التي تتقاطع مع الانشغال المرتبط بمواجهة خطابات الكراهية والتمييز.

مدونة مبادئ الصحفيين المحترفين في بلجيكا

تعتبر هذه المدونة من أهم المرجعيات التي نصت على نبذ كل تمييز في الممارسة الصحفية من شأنه المساس بالكرامة الإنسانية، حيث نص المبدأ الثالث في المدونة على ما يلي: «لابد من معارضة كل تمييز على أساس الجنس، والعرق، و الجنسية، و اللغة، والدين، والإيديولوجية، و الثقافة و الانتماء الطبقي، و القناعات ما لم تتعارض هذه القناعات مع احترام المبادئ والحقوق الأساسية للإنسان»، كما أوجبت المدونة على الصحفيين و الناشرين ورؤساء التحرير ضرورة احترام الكرامة الإنسانية و الحق في الحياة الخاصة، ومن واجبهم كذلك تفادي إقحام المعاناة الجسدية والمعنوية»، و أوصت المدونة بوجوب الامتناع عن'تمجيد الإجرام،و الإرهاب،و كل الأعمال الوحشية و القاسية و غير الإنسانية'[20].

ميثاق واجبات الصحفيين المحترفين الفرنسيين سنة 1918

يمكن القول أن هذا الميثاق الذي جاء في خضم الآثار الكارثية لاستخدام الصحافة في الدعاية الحربية و نشر الإيديولوجيات الوطنية العنصرية من قبل المؤسسات العسكرية و السياسية في الحرب الكونية الأولى، حيث أدت هذه الانحرافات لاستخدام الصحفي كمخبر لنشر الأخبار الزائفة و تزييف و تحريف الحقائق، وهي كلها من مظاهر نشر الكراهية بخصائصها المشار إليها في الأعلى، وهذا الميثاق مهم جدا لأنه فصل في احترام القواعد المهنية التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية، وغلق الباب أمام أي خطاب تحريضي، حيث أكد هذا الميثاق على أن الصحفي الذي يحترم مهنته و يكون محترفا، يجب أن يعتبر الافتراءات، و الاتهامات غير المؤسسة، وتزييف الوثائق، وتحريف الوقائع، والكذب كأخطاء مهنية خطيرة'، كما أن الميثاق يفرض على الصحفي أن لا يقبل إلا المهام التي تتلاءم و تتناغم مع الكرامة المهنية'، كما يفرض على «تبني حرية نشر الأخبار بأمانة' و أن « لا يخلط دوره مع دور الشرطي»[21].

ميثاق ميونيخ سنة1971

هذا الإعلان هو أكثر المواثيق شهرة، ومرجعيته دولية، خاصة و أنه تمت المصادقة عليه من قبل الفيدرالية الدولية للصحفيين، و من قبل غالبية النقابات المهنية في أوروبا[22].

و يمكن حصر أهم المنطلقات التي جاء بها، هو التزام الصحفي بـــ:

-1 احترام الحقيقة، مهما كانت عواقب ذلك عليه أولا، و بجانب ذلك بما يتطلب ذلك من حق الجمهور في أن يعرف الحقيقة

-2 الدفاع عن حرية الإعلام، والتعليق و النقد

-3نشر الأخبار التي يكون مصدرها معلوما فقط، أو يقوم بمرافقتها بالتحفظات المطلوبة، ولا يقوم بحذف الأخبار الأساسية دون تشويه للنصوص و للوثائق

-4 يوجب على نفسه احترام الحياة الخاصة للأفراد

-5 تصحيح كل معلومة يتبين أنها غير صحيحة

-6 تجنب الخلط بين مهنة الصحفي مع مهنة المعلن أو الوسيط الدعائي، وعدم القبول بأية تعليمة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المعلنين

-7 رفض كل ضغط ، وعدم القبول بأية تعليمات تحريرية إلا من قبل مسؤولي التحرير

كما حدد هذا الميثاق واجبات الصحفي في:

- الالتزام بنشر المعلومات، و الوثائق، والصور، والمادة السمعية التي يكون مصدرها معلوما، و عدم إلغاء المعلومات الأساسية، وعدم تشويه أي نص، أو وثيقة مكتوبة أو سمعية بصرية، أو رأي الآخر، و تقديم الأخبار غير المؤكدة على أنها غير مؤكدة، مع ضرورة الإشارة للصور والأصوات المركبة.

تصحيح كل معلومة يتبين بأنها غير دقيقة

احترام الكرامة الإنسانية ، فعلى الصحفي أن يتجنب أية إشارة عن طريق النص، أو الصورة و الصوت، للانتماء ألاثني أو الوطني للشخص، أو أي إشارة إلى دينه، أو إلى جنسه، أو إلى ميولاته الجنسية، أو إلى أي مرض أو أية إعاقة جسدية أو معنوية، والذي يكون لها طابعا تمييزيا

الخلاصة

وخلاصة هذه الدراسة، هو القول شر ثقافة الحقد و الكراهية عبر وسائل الإعلام تعتبر من أخطر خروق مواثيق شرف المهنة الصحفية وقواعد العمل الصحفي، كما أن ذلك يتنافى مع كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأمام تطور هذه الخطابات وآثارها في تأجيج الأزمات والنزاعات، فإن القانون الدولي الإنساني عرفت تطورا تشريعيا مهما في تجاه تجريم وردع خطاب الكراهية والخطاب التحريضي. وهذا التطور استند على روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تشدد على المساواة ونبذ التمييز على أي أساس كان.

وتزامنت هذه التطورات الردعية في القانون الدولي الإنساني، التي أعطت حتى حق المتابعة الدولية للصحفيين و لغيرهم من الفاعلين الذين ينشرون الكراهية، إلى تشديد الردع الأخلاقي في مختلف مواثيق أخلاقيات المهنة و التي فرضت على الصحفيين ضرورة مواجهة كل تمييز على أساس الجنس، والعرق، و الجنسية، و اللغة، والدين، والإيديولوجية، والثقافة والانتماء الطبقي، والقناعات ما لم تتعارض هذه القناعات مع احترام المبادئ و الحقوق الأساسية للإنسان

وقد أغلقت هذه المواثيق على بعض الصحفيين تبرير لجوئهم لاستخدام قاموس الكراهية في كتاباتهم، بحجة أن كتاباتهم تتجه ضد قادة و رموز ما يسمى بالتيارات السلفية و الظلامية والفاشية، وهي مبررات

إيديولوجية وليست مهنية، و لا تجد أي تأسيس أخلاقي و لا حقوقي ولا مهني، فلا يمكننا مواجهة الفاشية، بأساليب فاشية، لأن القيام بذلك هو إنتاج لفاشية جديدة.

وما يمكن قوله في الأخير أن مواجهة خطابات الكراهية في وسائل الإعلام هو مسار طويا يتطلب التزاما بالقانون الدولي و بمواثيق أخلاقيات المهنة

الهوامش

(1)أنظر في هذا المجال تقارير مرصد الإعلام في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط مثلا

http://urlz.fr/9M02?fbclid=IwAR3W64vY_z7teNk2F8ZxF-FCDWe7JsOOJl55WIyJjouDRvehyyLx1OiYc9Po

http://menamediamonitoring.com/blog/2015/08/27/%EF%BF%BC%EF%BF%BC%EF%BF%BC%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

(2)أنظر في المجال مثلا الطاهر لبيب صورة الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه مركز دراسات الوحدة العربية بيروت1999 ص21)

(3) أنظر في المجال مثلا الطاهر لبيب صورة الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه مركز دراسات الوحدة العربية بيروت1999 ص65)

(4)جريدة الشعب المصرية 06 جويلية1993.

(5) جريدة الشعب المصرية مصدر سبق ذكره.

(6) Tchakhotine Serge, Le viol des foules par la propagande



politique, Editions Gallimard France 1992.

(7) Noam Chomsky (Robert-W McChesney Propagande, médias et démocratie Editions Ecosociété – France 2005
أنظر مثلا

(8) Vladimir Volkoff Petite histoire de la désinformation Editions Du Rocher France 1999

(9)David Colon Propagande : La manipulation de masse dans le monde contemporain Editions Belin France 2019

(10) Romain Badouard Le Désenchantement de l'Internet : désinformation, rumeur et propagande FYP Éditions France 2017

(11) Margarita Sanchez-Mazas Racisme et xénophobie Presses Universitaires de France - PUF 2004

(12) Gelard (Jean-Pierre Gélard Medias mensonges et démocratie Editions PU Rennes France 2005

((13Gildas Bourdais Médias et complots - Manipulations et vérités éditions JMG France 2017

(14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

(15) أنظر هذا الرابط
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

(16) أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الرابط
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

(17) شيماء الهواري :مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية على الربط التالي
https://democraticac.de/?p=50107

18-) المرجع نفسه

(19)Jean-Luc Martin-Lagardette L'Information responsable: Un défi démocratique Editions Charles Leopold Mayer France 2006

(20)http://www.ajp.be/codes-de-deontologie/
(21) https://www.acrimed.org/Charte-des-devoirs-profes-sionnels-des-journalistes-francais-1918
‘22)https://www.upr.fr/actualite/france/declaration-des-de-voirs-et-des-droits-des-journalistes-dite-charte-de-deontologie-de-munich-de-1971-tout-journaliste-digne-de-ce-nom/.



حول طرق التشهير والتحريض

المعطي منجب / أستاذ جامعي ورئيس
جمعية «الحرية الآن»

مدخـل

سأحاول التطرق بسرعة لموضوع التشهير، عبر تحليل الأساليب «الإعلامية» التي تنهجها جهات معينة بالمغرب لا يعرف أحد على وجه الدقة من هي وهل هي تتجسد في مؤسسة ما أو مجموعة أشخاص أو مسؤولين. كل ما يمكن قوله إن هاته الجهات في خدمة النظام. وهذا «النهج أو الأسلوب الإعلامي الجديد»، كما تعلمون، لا علاقة له بالصحافة والإعلام المهني. فصباح اليوم على سبيل المثال، أرسل موقع «تيليكسبريس» المعروف كأحد أهم الأبواق الممولة والمؤسسة أصلا من طرف هاته الجهات،»صحافيا» حاول دخول القاعة من أجل حضور الندوة دون دعوة، وهو ما اعترض عليه السيد عبده برادة لأنه يعرف جيدا ما ينشره هذا الموقع بخصوص مجموعة من الصحافيين والنشطاء الحقوقيين الذين استهدفوا وكانوا ضحايا لهذا الموقع. وباستشارة ولاشك مع رؤسائه، حل مسؤول موقع تليكسبريس نفسه فورا إلى مقر الندوة، وقام بتهديد عبده. الهدف كان واضحا ويتمثل في الترهيب وفي أخذ صور ونشرها بطرق تسيء إلى الندوة والمشاركين فيها.

الواقعة نفسها تقريبا تكررت في وقت سابق حينما كنا أمام محكمة الاستئناف في الرباط للمشاركة في وقفة تضامنية مع الصحفي هشام منصوري في أبريل 2015، الذي كان يحاكم آنذاك؛ حيث حل بعين المكان أحد المخبرين الشباب المبتدئين وشرع في التقاط صور لنا بطريقة

مستفزة ومكثفة، فسألته محتجا ماذا يفعل بآلة التصوير، فارتبك واعتذر وذكر أنه مكلف بالتصوير من طرف أحد المواقع وذكر اسمه وهو موقع تابع للجهات المعنية، قلت له سلمني الكاميرا الصغيرة التي تخفيها الآن في جيبك ثم أرجعتها إليه في الحين، وطلبت منه أن يغادر المكان فغادره ملتحقا بجماعة من البوليس بالبدلة الرسمية كانوا يقومون بعملهم بشكل عادي وبدون عدوانية تجاه المتظاهرين. حينها أدركت أنه كان يشبه أحد طلبتي السابقين،

تشتغل الجهات المذكورة على مسألة التشهير من خلال ثلاث تيمات رئيسية أو مواضيع تشهيرية، حيث تلجأ إلى تصريفها عبر الإعلام التابع لها. وكل تيمة تصلح لتوجه معين وتتعلق بالهوية الإيديولوجية

حيث لم يتمالك نفسه واستحيى فسلمني آلة التجسس، فقد كان هدف الذين أرسلوه ترهيب المشاركين من المواطنين العاديين الذين كانوا ربما حضروا لأول مرة وكذلك لتسجيل كلامهم الخاص وأخذ لقطات من زوايا تسيء إلى المتظاهرين.

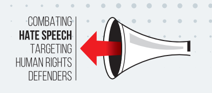
التيمات التشهيرية

للمستهدف، كوسيلة للضغط على الأشخاص، كل حسب نفسيته وأخلاقه وثقافته؛ وكل ذلك بهدف نزع

المصداقية عن الشخص المستهدف، من خلال المس بالمقربين منه وبأعز ما لديه لتحقيق الإضرار النفسي والمادي في الوقت نفسه، سواء كانت الضحية شخصا ذاتيا أو معنويا.

1ـ تيمة الجنـــــس

تلجأ هاته الجهات إلى استعمال تيمة الجنس سواء كانت الممارسة المتعلقة به «محرمة» أو «غير محرمة» حسب ما ينص عليه الدين والقانون والتقاليد. ففي الغالب يلجأ إلى استعمال تيمة الجنس ضد التوجه



الإسلامي، سواء كان الأشخاص المنتمون إليه معتدلين أو راديكاليين اتجاه النظام؛ ولكنها تلجأ إليه أحيانا لاستعماله ضد الأشخاص غير المنتمين للتوجه الإسلامي، حيث يكفي أن يتم اعتبار المستهدفين بهذه التيمة «مزعجين أو «معارضين» أو «مناوئين» للنظام السياسي ومصالحه. أي أن هذه القوى تستعمل تيمة الجنس ضد الكل، وذلك من أجل إحداث الضرر النفسي والسياسي المقصود. فالهدف بالنسبة للإسلاميين هو نزع المصداقية عن خطابهم القائم على «الأخلاق الإسلامية والعفة والمشروعية الدينية والقانونية» في إقامة العلاقات الجنسية.

وهنالك أمثلة كثيرة، ولكن سأورد منها ثلاث أمثلة:

في صيف سنة 2014، تم تلفيق تهمة الخيانة الزوجية لمسؤول في جماعة العدل والإحسان بمدينة الخميسات، حيث تم إظهاره في فيديو مصور كما لو كان مع عشيقة له، كما تم الادعاء عليه بكونه أدى لها أجرا. ولحظة اعتقاله من طرف عنصرين سريين، تم التقاط صورة تُظهر، في تحدي سافر، وجْهَي العنصرين وهما يقتادان الشخصين المعنيين؛ وهنا تتجلى خطورة الأمر حيث إن هناك، ولأول مرة، ربما من أراد توصيل رسالة واضحة ومتحدية مفادها: نحن نقوم بهذا العمل بوجه مكشوف.

وفي مدينة الدار البيضاء، تم اعتقال السيد المصطفى الريق، وهو أيضا مسؤول في جماعة العدل والإحسان، ووجهت له التهمة نفسها أي الخيانة الزوجية.

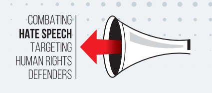
وفي سنة 2011، عمدت نفس الجهات إلى إرسال فريق إلى دولة اليونان من أجل تتبع خطى السيدة نادية ياسين، ابنة الراحل عبد السلام ياسين، حيث كانت في ندوة بهذا البلد برفقة أحد مناضلي جماعة العدل والإحسان. ويبدو من الفيديو المنشور أنه كانت هناك على الأقل ثلاث كاميرات. ألا يستحيي النظام من القيام بمثل هذه الممارسات عبر إرساله لفريق ممول من طرف دافعي الضرائب إلى العاصمة أثينا. وينكشف وجود ثلاث كاميرات من خلال التصوير من ثلاث زوايا مختلفة قريبة من الشخصين المعنيين، لإظهارها وكأنهما كانا لوحديهما. وهنا أطرح

السؤال؟ أليس من الصعوبة أن تقتفي أثر شخص دون أن تعرف أجندته اليومية ومكان تواجده، خصوصا بمدينة كأثينا البعيدة عنا والتي لا تربطنا بها علاقات متينة. هذا ناهيك عن نشر فيديوهات لمناضلين إسلاميين، تظهرهما في السرير، لأنهما كانا من نشطاء حركة 20 فبراير.

2ـ. اليسار بين «المال والعمالة للأجنبي»

لماذا تحاول هذه الجهات ربط نشطاء ومناضلي وهيآت اليسار بالمال والعمالة للأجنبي؟ لأن مبادئ اليسار تقتضي الترفع عن المصالح الشخصية المادية والدفاع عن العدالة الاجتماعية والاستقلال عن القوى العالمية المسيطرة، وبالتالي فإن الهدف من تلفيق تهمتي المال والعمالة للأجنبي، هو إحداث الضرر بالشخص المستهدف و/أو الهيئة التي ينتمي إليها، عبر نزع المصداقية بإظهار زيف المبادئ المزعوم. وبحسب ما لاحظه المؤرخ «موريس كولدرين: هناك تطور وتأقلم في طريقة تعامل النظام المغربي الذي لم يعد قادرا على القتل المباشر أو السجن، لكن صار بإمكانه اللجوء إلى الاغتيال الرمزي عبر التشهير، رغم أن الضرر يكون أقل مقارنة مع الاغتيال المباشر. فأصحاب النظام يدركون أن وقع القتل أو الاغتيال المباشر يكون أكثر تأثيرا على الناس الذين سيمجدون ضحية التصفية الجسدية ولهذا فالاغتيال المادي ليس في صالح النظام سياسيا في الفترة الحالية.

وعودا على بدء، اعتبر بعض الأصدقاء أن هذا التحليل لا يمكن أن ينطبق تماما على قضية هشام منصوري، باعتبار أن هشام ليس بإسلامي ومع ذلك لفقت له تهمة «إعداد وكر للدعارة والمشاركة في الخيانة الزوجية». وهنا لابد أن أفسر حيثيات هاته التهمة إن الجهات المعلومة تتوهم أن المعطي منجب يجمع في مركز ابن رشد الإسلاميين والعلمانيين بهدف خلق جبهة معارضة تعيد للمغرب «بوكليب العربي» حسب تعبيرهم أي الربيع العربي. وقد اتهم صمد عياش (آيت عيشة) الذي كان يعمل في المركز، بتلقي أموال من منظمة أجنبية، وكانوا يتصنتون عليه هاتفيا، وهذا مدون في محضر الشرطة المعروض حاليا على القضاء. لهذا، تزعم



الجهات المتهجمة علينا أن منجب يجمع حوله وفي محيطه كلا من العلمانيين والإسلاميين حسب جرائدهم؛ ويمثل صمد عياش اليساريين العلمانيين من جهة فيما يمثل هشام منصوري الإسلاميين، باعتبار أن هشام يحترم إلى حد كبير القيم الدينية فلا يشرب الخمر ولا يرتاد الحانات الخ...فبعد أن تم اعتقال هشام ووُضع تحت الحراسة النظرية، وجهت له العديد من الأسئلة عن علاقاته «السياسية» بي ليطرحوا في الأخير سؤالا غريبا يتعلق بالعدل والإحسان؟ وقد اخبرني هشام من داخل السجن -عبر رسالة نصية قصيرة (إسميس) من هاتف أقرضه إياه أحد السجناء أن الشرطة سألته، من بين أسئلة أخرى لا منطقية، عن وظيفته داخل «الجماعة»؟ فسألهم بدوره عما يعنون بالجماعة ففسروا له أن الجماعة هي العدل والإحسان.

وفي نفس الاتجاه نذكر بما جاء في جريدة الأحداث المغربية من ادعاءات حول الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة مؤتمرها في أبريل 2016، قولها إن للجمعية «ثقبا أسودا» في ميزانيتها يصل إلى مليار وثلاثة مئة مليون سنتيما. وعقب ذلك تم استهداف السيدة خديجة الرياضي منسقة «التنسيقية المغاربية لحقوق الإنسان» بغرض إضفاء المصداقية على الادعاءات الواردة في الجريدة، عبر نشر اسم نائب برلماني طرح سؤالا في البرلمان الأوروبي حول وجود اختلاسات مزعومة من ميزانية الاتحاد الأوروبي. وتم الاستهداف عبر نشرة صورة السيدة خديجة رياضي مرفوقة بهذه الادعاءات الواردة في المقالات التشهيرية.

3. تيمات أخرى

تيمات أخرى تلجأ إليها الجهات المذكورة للتهجم على المعارضين، ومنها استهلاك المحرمات أو الاتجار في المخدرات. وهنا أثير قضية الشاب إدريس بوطاردة الذي ينتمي إلى المسرح «المحكور»، والذي شارك في أداء مسرحية يتهكم من خلالها على رجال الدولة الأقوياء. حينها تم الاتصال به بغرض ثنيه عن السخرية، وطلب منه التواصل مع جهات ما إن كان يرغب في الحصول على عمل باعتبار أنه كان عاطلا.



لم يمتثل إدريس لطلبهم، فلم يمضي أسبوع على تلك الدعوة حتى تم اعتقاله وحكم عليه بسنة سجنا مع النفاذ بتهمة حيازة مخدرات، تماما كما حصل مع الكثير من شباب حركة 20 فبراير الذين أدينوا بالتهمة الجاهزة نفسها، أي حيازة أو استهلاك المخدرات أو الاتجار فيها. لا يمكن أن أعدد هنا كل التيمات التشهيرية ومنها العمالة للجزائر، للبوليساريو أو للأمير هشام، استغلال المال العام أو ما هو في حكم المال العام لأغراض شخصية،المثلية الجنسية، العجز الجنسي، معاداة السامية أو خدمة الصهيونية

سأقدم لكم نماذج من المقالات والصور التشهيرية والتعليق عليها، ومن بينها ما تم نشره في جريدة «كواليس»، وتليكسبريس والأحداث المغربية...


«دخول منطقة عسكرية» يعصف باهتاتي من عضوية «العدالة والتنمية»

ومما نشر على موقع «تليكسبريس» بخصوص الصحافي سليمان الريسوني، يظهر أن الكاتب لا يعرف اللغة العربية، فقد كُتب كل من اسمه الشخصي والعائلي في عنوان «المقال» بحرف الصاد: «صليمان الريصوني...».



20:55 76%

تليكسبريس
TELEXPRESSE

الرئيسية سياسة وطنية ماخفي من اخبار شؤون

أضيف في 23 دجنبر 2016 الساعة 14:48

صليمان الريصوني: قصة موظف جماعي مطرود تحول إلى اكبر بزناز في تاريخ الصحافة المغربية

والخطأ اللغوي في تحرير اسم الشخص الذي تمت هاجمته، راجع بالأساس لكون الكثير من ضباط الاستعلامات لا يتقنون الكتابة باللغة العربية، ويحررون تقاريرهم باللغة الفرنسية، لتتم بعد ذلك ترجمتها إلى العربية. ومثلا عندما تصدر في شأني بعض المقالات في صفحات صحافة التشهير مثل «الأخبار» و «كواليس» وغيرها يظهر أحيانا وكأنها مترجمة من الفرنسية.



تليكسبريس
TELEXPRESSE

الرئيسية سياسة وطنية ماخفي من اخبار شؤون

انت الآن تتصفح قسم : خونة ومرتزقة

أضيف في 28 غشت 2012 الساعة 19 : 17

بروكسي يحشر أتباعه الشواذ في لعبة تعرضه للقمع

وفي هجوم وتشهير آخر وصف موقع شعب بريس، فؤاد عبد المومني بالاسترزاق وبـ «النكرة»، رغم أنه ليس كذلك طبعا.



كواليس





عاجل... اعتقال الكلب علي أنوزلا: كواليس اليوم: مكتب الرباط أمرت الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط ب... bit.ly/14dL704

03:12 - 17 sept. 2013



يختلف مستوى خطاب التشهير حسب اللغة : في اللغة الفرنسية مثلا، لا يمكن كتابة «الكلب علي أنوزلا» كما أتى في كواليس، فالهجومات باللغة الفرنسية تكون مسيسة أكثر وتظهر وكأنها ممكنة الحصول، حيث يمكن أن يتهموك بمناهضة السامية أو أنك تؤيد الديكتاتورية، أو أنك مرتشي، لكنهم لا يمكن أن ينعتونك بالكلب أو الأبله أو حتى المثلي، لأنهم يعرفون أن العنوان والمقال سيُقرآن من طرف الفرنسيين ومن طرف النخبة والمخابرات الغربية. لكن كلما اتجه هذا النوع من الصحافة نحو استعمال الدارجة كلما كانت الكلمات مبتذلة وبذيئة. أما في العربية الفصحى الراقية،فتكون الهجومات أقل قبحا من الدارجة.



الناس البسطاء قد يصدقون كل ما ينشر، وعند رؤية الأشخاص لهذه الصورة مثلا سيقولون: أنا رأيته يرتدي الزي العسكري. أنا مثلا نشر عني رشيد نيني في افتتاحية 16 يونيه 2016 بجريدته «الأخبار» أني توصلت بمليارين من الخارج، فاتصل بي أحدهم هاتفيا وطلب مني أن أقرضه مالا.

بالنسبة لليساريين، يتهمونهم أحيانا بالتبعية للأمير هشام، حتى يقول الناس هذا يساري ويتبع أحد أفراد العائلة الملكية، إذن فهو يساري مزيف. لاشك أن هناك لجنا تجتمع وتقرر من أية زاوية سينتقد الشخص المستهدف.



قد يتساءل بعض المتتبعين عن سبب توقف الهجومات ذات الحمولة الجنسية منذ بداية 2016 ضد العدلويين. فجماعة العدل والإحسان تعرضت خلال سنتي 2014 و2015 لهجومات عديدة من هذا النوع، وكانت هجومات مرتبة ومسربة لوسائل الإعلام. أظن أن هذا التوقف المؤقت عن مهاجمة الجماعة راجع إلى كونها لا تشارك في الانتخابات بل تدعو إلى مقاطعتها. وتحول الهجوم نحو حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح المرتبطة به. وقد بلغ عدد الهجومات الكبرى والمعروفة سبعاً، استهدفت شخصيات اعتبرت من المنتقدة للنظام، وكان المُراد من تلك الهجومات مثلا إضعاف رئيس الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية في مجلس النواب. لكنه رغم ذلك حقق فوزا كبيرا بحصوله على 25 ألف صوت، أي أكثر مما حصل عليه حينما ترشح سنة 2011. وما تم نشره من هجومات ربما جلب له التعاطف عكس ما كان منتظرا منه، أي تشويه صورته. انظروا إلى الخساسة التي وصلنا إليها !!



رشيد غلام من أناشيد الجماعة إلى خدمة قطر والإرهابيين

منشد العدل والإحسان يتقاضى أجرا من الجزيرة ويغني للإرهابيين بسوريا



الصفحة الرئيسية » أخبار النجوم والمشاهير

قضية بوانو والزاهيدي تصل لقبة البرلمان

بتاريخ سبتمبر 25, 2016



كواليس اليوم: زربي مراد

أخذت قضية العلاقة المشبوهة المفترضة بين عبد الله بوانو، رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، واعتماد الزاهيدي، النائبة عن الحزب نفسه، بعدا جديدا، بعد استدعائهما للمثول أمام رئيس مجلس النواب يوم غد الاثنين.

وقال رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، في

منجب حسب مقال لرشيد نيني يدعي فيه أنني توصلت بمليارين، لم يذكر لا درهم ولا دولار، ولا سنتيم ولنفترض «حسن النية» النسبي فحتى مليارين سنتيم من أمريكا فهي مال كثير.





الصفحة الرئيسية » الرئيسية

عندما يتحالف علماني ملحد يأكل رمضان مع جماعة مرجعيتها الإسلام

بتاريخ سبتمبر 3، 2013



شركات الملك توفر الآلاف من مناصب الشغل وتشكل رافعة مهمة للتنمية بالبلاد

كواليس اليوم: مكتب الرباط
خص أبو بكر الجامعي، الصحافي بموقع "لكم" بالنسخة الفرنسية، والمسؤول السابق بـ"لوجورنال" المفلسة، والإطار البنكي المتورط في اختلاسات مالية من البنك الذي كان يشتغل به، قناة "الشاهد" الإلكترونية، التابعة لجماعة العدل

أبو بكر الجامعي، إنسان خلوق جدا كما أنه متدين ويؤدي صلاته في وقتها ويصوم رمضان؛ لكن رغم ذلك رموه بالإلحاد والاختلاس وقالوا عنه إنه يأكل رمضان نهارا ويتحالف مع العدل والإحسان.

يبدو أن هناك تنسيق يومي أو على الأقل منتظم بين النظام السياسي والجهات المكلفة بالإعلام، عبر ما يسميه عبده برادة بمكتب أسود (Ca-binet noir) يعمل فيه متخصصون في فبركة الملفات حسب السياق السياسي وأهداف النظام في هاته المرحلة أو تلك.

كواليس اليوم

الصفحة الرئيسية » الرئيسية

نفض الغبار عن فضائح لقيط اليسار: يوم فرض أخته الراقصة على قناة دوزيم ومكن بوليساريو من التغلغل في دواليب روما

بتاريخ سبتمبر 14, 2016



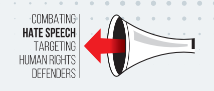
بقلم: محمد البودالي/ مدير النشر

هذا المقال نشر مباشرة بعد صدور بلاغ رسمي ينتقد بشدة نبيل بن عبد الله، في حين أن نشر مقالات مهنية يتطلب وقتا من أجل تحريرها وضبطها. ويدل مثل هذا المقال المليء بالإشاعات المغرضة الذي يتطرق ليس فقط لبنعبد الله ولكن لحياة أخت الوزير الشخصية، ويوجه لزوجته تهمة تتعلق بملايين الدراهم، على أنه مقال كان معدا ضمن حملة تشهيرية مسبقة تم التحضير لها من قبل. ربما يعني هذا أن كل السياسيين والمعارضين الذين قد ينتقدوا السلطة تحضر لهم ملفات تشهير في انتظار الوقت المناسب وذلك لإرهاب المنتقدين.

لقد وجهوا لي شخصيا مثلا «آخر تحذير» بهذا التعبير ولهذا أضعه بين هلالين في يوليوز 2013، ثم بعد ذلك مروا إلى الفعل. هل الصحافي يوجه إليك تحذيرا؟ في الغالب يريدون إظهار أنهم الجهات المعلومة. اتهموني بأني عاجزٌ جنسيا في جريدة لا روليف، لكن بعد ذلك سيقولون عني أن لدي ثلاث عشيقات. ماذا سأفعل بهن إن كنت عاجزا؟ لا يهم التناقض المهم هو الضغط النفسي والإهانة الخ...



يتم صرف أموال طائلة للترويج للمقالات التشهيرية، حتى إن بعض المواقع مثل Le360 لجأت إلى حيلة نشر مقالات أشخاص مشهورين وذوو شعبية مثل الطاهر بنجلون وفؤاد العروي، الكاتبان المغربيان الحائزان عل جائزة «الغونكور» مرفوقة بصورهم الكبيرة الحجم، وإلى جانبها يتم وضع تلك المقالات التشهيرية. هذه التوليفة والحيلة تحاول أن تضفي المصداقية على ما ينشره موقع Le360من تشهير بالحقوقيين والمعارضين.إن من يكتب بشكل منتظم ولو كمتعاون بهذا الموقع التشهيري يتلقى مقابل كل كلمة واردة في مقالته أعلى ثمن في المغرب. الخطة تقضي بترك الحرية التحريرية لهؤلاء الكتاب المعروفين، فلا يطلب منهم الهجوم على الناس أو شيء من هذا القبيل، كما أنهم ولا شك لا يعرفون ما المقصود من تلك المقالات التشهيرية التي تبقى قريبة من صورهم وكتاباتهم لمدة طويلة، لكن المتتبعين يعلمون أن الهدف هو ترسيخ «مصداقيتها» في ذهن القارئ والمتصفح.



التشهير بالحقوقيين الخليجيين*

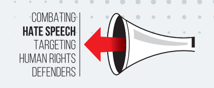
مرصد البحرين لحقوق الإنسان

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي الست (الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان) بأنها دول ريعية وتعتمد على إنتاج النفط والغاز وتصديره بكميات كبيره باستثناء عمان والبحرين مما يجعل لها مكانة استراتيجية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالتالي مكانة مهمة في التحالف مع الغرب.لكن المفارقة ان جميع الأنظمة الخليجية محكومة بأسر ممتدة لمئات السنين حيث يتم توارث الحكم ضمن الأسرة الحاكمة.وهي بطبيعتها محافظة وتسلطية فلا يزال ينظر للسكان كرعيه وليس كمواطنين . وحتى لو سلمنا بأنهم مواطنون فهناك درجات من المواطنة حيث يتمتع أفراد الأسر الحاكمة بامتيازات في السلطة والثروة وفي ذات الوقت فهم محصنون من المحاسبة الا فيما ندر.وفي العقود التي تلت استقلال بلدان مجلس التعاون في السبعينيات (السعودية لم تستعمر والكويت استقلت في 1961) فقد شرعت أربع منها دساتير (الكويت والبحرين وقطر والإمارات) فيما شرعت كلا من السعودية وعمان نظاما أساسيا لكل منهما.وهذه الدساتير والنظم الأساسية تشرعن لحكم الأسرة الحاكمة الوراثي والسلطات شبه المطلقة للحاكم وهي مواد لا يمكن تعديلها .كما أن ما يتضمنه الدستور أو النظام الأساسي من صلاحيات واستقلاليه السلطات الأخرى خصوصا السلطتين التشريعية والقضائية ما هي الاشكليات، حيث القضاء غير مستقل والسلطة التشريعية لا تملك صلاحيات تشريعية ورقابية حقيقيه. عدى ان بعضها كما في السعودية معينه بالكامل وفي الكويت والبحرين والامارات وعمان مختلطه الانتخاب

والتعيين وفي قطر فهي غير موجودة أصلا. ولاستكمال قبضه الاسر الحاكمة على السلطة والثروة جرى اصدار ترسانة من القوانين في كل بلد التي تحصن راس الدولة من اي انتقاد وتحصن الأسرة الحاكمة والدولة واجهزتها من المسائلة وتحرم العمل السياسي والأحزاب وتقيد كثيرا من تشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمات حقوق الإنسان والنشاط الحقوقي.

العمل الحقوقي

يجب ان ندرك ان هناك فجوه زمنيه ومعرفيه ووجوديه كبيره في ظهور وتبلور المجتمع المدني ومنه العمل الحقوقي في الخليج وذاك في المغرب العربي. وقد ظهرت اول جمعيه مرخصه في الكويت ومجموعات حقوقيه بحرينيه في المنفى في الثمانينات. وبعد ثلاثة عقود يقتصر وجود عمل حقوقي خليجي مشرعن على البلدين فقط . ومن هنا تصور صعوبات ومخاطر العمل الحقوقي الخليجي في ظل الحصار الرسمي ومحدودية الوعي الشعبي وسيطرة الدولة على الاعلام وسلبيه الحاضنة الأهلية. بموجب القوانين السارية في جميع بلدان المجلس فانه يتطلب موافقه الوزارة المعنية (الشؤون الاجتماعية) بالترخيص لأي جمعيه اهليه بما فيها جمعيات حقوق الانسان . وباستثناء البحرين والكويت حيث توجد جمعيات لحقوق الانسان، فانه لا توجد جمعيات مستقله مرخصه لحقوق الانسان.بل انه ومن اجل استكمال شكليات الدولة العضو في المجتمع الدولي فقد اقيمت هيئات وطنيه حكومية لحقوق الانسان في كل من السعودية والبحرين وقطر والامارات وعمان .لكنه بالمقابل جرى فبركه العشرات من الجمعيات الحقوقية الموالية ودعمها رسميا لمواجهة الحراك الحقوقي والمنظمات الحقوقية في الداخل والخارج وبالطبع مواجهه المنظمات الحقوقية الدولية وتضليل أجهزه الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان .وبسبب تحريم العمل السياسي والمعارضة المشروعة فان الجمعيات الحقوقية والنشطاء ينهضون بالمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية مما يجعلهم في دائرة التجريم والقمع والتشهير.



استهداف الحقوقيين ومنظماتهم

هناك استهداف للحقوقيين الخليجين من قبل النظام في كل بلد وامتداداته وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية في مجلس التعاون الخليجي بموجب الاتفاقية الأمنية لعام 1984 واتفاقيه مكافحه الارهاب للعام 2015 وكذلك خارج مجلس التعاون في المنافي التي لجأ اليها الحقوقيون خصوصا في اوروبا والغرب. ويستند ذلك الى ترسانة من القوانين والاتفاقيات وشبكه محكمه لأجهزة الدولة وأجهزه مجلس التعاون المخابراتية والأمنية وشبكه عالميه اوسع بما في ذلك الانتربول. ويأتي بعدها وسائط الاعلام التقليدي المكتوب والمرئي والمسموع والالكتروني من خلال وسائط التواصل الاجتماعي .اما المنطلق للانتهاكات بحق الحقوقيين والتشهير بهم فهو مشترك ومتباين احيانا ويستند شكلا الى قاعده اسلاميه اي التجديف في الاسلام او الحرابة. وهذه هي التهم التي استند اليها في ادانه معظم الحقوقيين مثل د. عبد الله الحامد ورائف بدوي ووليد ابو الخير من السعودية. وعبد الله حبيب من عمان. او الإساءة الى الصحابة وأمهات المؤمنين وطائفه اخرى من المسلمين ومنهم الصحفي فيصل هيات والمغرد نادر عبد الامام في البحرين. او الخروج على ولي الامر والأعراف والتقاليد المرعية مثل اهانه الذات الملكية. حيث انه في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي فان ذات الحاكم ملكا او سلطانا او أميرا مصانه من النقد. ومن الضحايا الحقوقية فوزيه الدريس وعبد الله الرفدي ومنذر الحبيب ورنا السعدون من الكويت. ود. سعيد السماهيجي من البحرين والشاعر محمد الذيب العجمي من قطر. والمعتصم البهلاني من عمان والذي عفي عنه . ويمتد ذلك الى الإساءة الى زعيم دوله صديقه (السعودية) كما هو حال النائب الكويتي السابق عبد الحميد دشتي والحقوقيين محمد العجمي وعبد الحكيم الفضلي الذي اسقطت جنسيته الكويتية. واضيفت اليها معطيات معاصره لتكوين الدولة الاستبدادية وهي الإساءة الى سمعه الدولة وترويج اخبار كاذبه قد تؤثر على السلم الاهلي والوحدة الوطنية وعلاقات الدولة مع الدول الشقيقة والصديقة او التأثير على الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية والتعامل مع جهات خارجيه معاديه وهذه متغيره وتشمل احيانا دولا خليجيه عندما تكون هناك ازمه معها. ومن

الضحايا من الحقوقيين البحرينيين بمن فيهم ما عرف بمجموعه ال17 حقوقيا .ومن السعودية العشرات من الحقوقيين ومنهم الكاتب مخلف الشمري والناشطتان في مجال حقوق المرأة وجيهه الحويدر وفوزيه العيوني والمحاميه العمانية باسمه الكيومي والحقوقيين المحامي د . محمد الركن رئيس جمعيه الامارات لحقوق الانسان بتهمه الانتماء لتنظيم الاخوان المسلمين لتشويه سمعتهم امام الراي العام. ومن عمان الكاتب حمود الشوكالي وناشطي الانترنت حسن الشام وسليمان المعمري وهما محرران بصحيفه البلد الإلكترونية التي توقفت اثر ذلك. والحقوقي سعيد جداد الذي تكرر سجنه والناشط على الانترنت صقر البلوشي. وتشكل قضيه صحيفه الزمن العمانية قضيه نموذجيه في مصادره حريه التعبير والصحافة. فبعد ان كشفت قضيه فساد في جهاز القضاء وفي قمته وبمعلومات موثقه من داخل القضاء جرى ايقافها والغاء امتيازها واعتقال وتجريم وسجن رئيس التحرير ابراهيم المعمري ومساعديه يوسف الحاج وزاهر العبري. ومؤخرا جرى تمييز الحكم وخففت احكام السجن واعيد امتيازها بعد ان خسرت السوق. كما يتم تقديم ما يعتبر تقارير ومعلومات حقوقيه مضلله ولا تعكس حقيقة الاوضاع لأيجهة كانت بما في ذلك اليات الامم المتحدة واتفاقياتها التعاقدية والتي صادقت عليها والتي تشمل مشاركه منظمات المجتمع المدني فيها وضرورة تعاون الحكومة مع المجتمع المدني ومنظماته وكونه شريكا.

لائحة الضحايا تشمل 35 حقوقيا بحرينيا واقارب ضحايا شاركوا في دورات لمجلس حقوق الانسان وهم ممنوعون من السفر والحقوقية السعودية سمر بدوي ممنوعة من السفر كذلك والاماراتي احمد منصور الممنوع من السفر والعمل .لكن التطور الخطير الذي رافق حرب بعض دول المجلس(التحالف) ضد اليمن فهو تحريم اي انتقاد لهذه الحرب واعتباره اضعاف للروح المعنوية للمدافعين عن الوطن في زمن الحرب. وهكذا تم تجريم الناشط السياسي فاضل عباس والحكم عليه بالسجن لخمس سنوات لمجرد تغريده بذلك مع عدم علمه بتحريم ذلك من قبل وزاره الداخلية فيما تجري محاكمه نبيل رجب بذات التهمه لنشره صور اطفال يمنيين ضحايا هذه الحرب.



التشهير بالمعارضين والحقوقيين

والى جانب ما يلحق بالحقوقيين من عسف واضطهاد من قتل وسجن ومصادره اموال واسقاط جنسيه وابعاد عن الوطن والعيش في المنافي، فان التشهير يعتبر الاغتيال المعنوي في وسائط الاعلام الاعتيادية من صحافه واذاعه وتلفزيون ووسائط إلكترونية، وكذلك وضع شاخصات كبيره على جوانب الشوارع تحمل صور حقوقيين وبموافقه السلطات الرسمية وتشجيعها، بل ان السلطات الرسمية تنشر صور حقوقيين متهمين في قضايا باعتبارهم مجرمين. ويدمغ هؤلاء الحقوقي ونبأشنع الصفات كخونه ومرتزقه وعملاء لجهات معاديه وارهابيين مطلوب معاقبتهم ومحاكمتهم وتجريمهم بمن فيهم الحقوقيون المتعاملون مع الامم المتحدة والمحميون بموجب مواثيقها.

ومن اجل تحقيق ذلك فانه يجري التجسس على الحقوقيين المستهدفين وانتهاك حياتهم الشخصية وتوثيق ذلك ثم استخدامه لإدانتهم والتشهير بهم بما يلحق اكبر ضرر مادي ومعنوي بهم . فمثلا د .محمد الركن وهو رئيس سابق لجمعيه الامارات لحقوق الانسان وشخصيه حقوقيه وقانونيه عالميه وهو اسلامي مستنير، فقد جرى زرع كاميرات خفيه في مكتبه ودفع اليه بامرأة ساقطه اقتحمت مكتبه بدعوى انها تريد توكيله في قضيه وقامت بفعل فاضح جرى توثيقه ثم جرت محاوله ابتزازه. واما البحريني سجين الرأي سابقا ومحامي الدفاع للنشطاء المعارضين والحقوقيين محمد التاجر فقد ركبت كاميرا خفيه في غرفه نومه وجرى تصويره برفقه زوجته ثم جرت محاوله ابتزازه للتوقف عن نضاله الحقوقي والترافع عن الضحايا. لكن كلاهما رفضا الابتزاز مخاطرين بسمعتهما.

وتقوم المخابرات الخليجية وباستخدام شركات غربيه لاختراق اجهزه كمبيوتر الحقوقيين وحساباتهم في وسائل التواصل الاجتماعي. وقد كشفت منظمه حقوق البحرين وعدد من الصحف البريطانية مثل التايمز بتاريخ 9/1/2017 وكما اثير في البرلمان البريطاني تجسس مخابرات البحرين على المعارضين والحقوقيين البحرينيين في البحرين والمنفى البريطاني،

بالتعاون مع شركه جاما البريطانية. واستطاعت منظمه حقوق البحرين كشف اسماء العديد من المعارضين والمحامين والحقوقيين البحرينيين المخترقة كمبيوتراتهم ومنهم قاده جمعيه الوفاق المعارضة مثل الشيخ علي سلمان وخليل المرزوق وعبد الجليل خليل التي جرى حلها واعتقال بعض قادتها. وهذا الامر ينطبق على باقي دول مجلس التعاون الخليجي.

وكون غالبيه الصحف الخليجية ممولة من قبل الحكومات الخليجية او مملوكه من كبار افراد في الاسر الحاكمة او رجال اعمال نافذين وموظفين كبار، وبعضها مرتبط مع المخابرات مباشره، فإنهالا تتورع عن ان تكون اداه للتشهير بالمعارضين والحقوقيين بمن فيهم المتهمين بقضايا ينظر فيها القضاء خلافا للدستور والقانون .وقد اوصت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي شكلها ملك البحرين اثر انتفاضه 14 فبراير 2011 بعدم نشر صور واسماء المتهمين او اعترافات المتهمين في قضايا على قاعده ان المتهم بريء حتى ادانته. لكنه جرى تجاهل هذه التوصية. ومثالا على ذلك التشهير بما عرف بمجموعه ال 17 الحقوقية البحرينية التي كانت منخرطه في عمليه المراجعة الدورية الشاملة حيث جرت حمله تشهير ضدهم وهم في مجلس حقوق الانسان في جنيف في يونيو 2012 ووصفوا بالخيانة والإساءة الى وطنهم والعمالة لدوله اجنبيه (ايران) والارتزاق بحيث اضطرت رئيسه المجلس حينها السيدة لورا دوبوي للطلب من رئيس وفد البحرين وزير حقوق الانسان د.صلاح علي بضمان سلامتهم. ويمكن تتبع التشهير عبر الصحافة بحق حقوقيين بارزين مثل البحريني نبيل رجب والاماراتي د. ناصر الغيث والعماني عبدالله حبيب والسعودي عبد الله الحامد على مدى سنوات لادراك خطورة ما يجري. بل انه يجري نشر صور جلد حقوقيين علنا في الصحافة السعودية كما جرى للحقوقي رائف بدوي. وتشارك في حمله التشهير المحطات الفضائية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي والخاصة (شكلا) مثل العربية، حيث لم تتورع عن حضور وبث ما يدعى باعترافات الاطباء اثر انتفاضه 14 فبراير 2011 في البحرين.

وبالنسبة للمحاكم اتورغم انه يجري احيانا وجود مراقبين وحضور مندوبي

الصحف المعتمدين الا انه ممنوع عليهم نقل وقائع المحاكمات. ويجري نشر بيان امين سر المحكمة في الاعلام بكل تحيزاته ضد المتهمين في قضايا الرأي وكذلك الامر في بيانات تحقيقات وزاره الداخلية والنيابة العامة وهما خصمان للمتهم .

ومن وسائل التشهير وضع شاخصات ضخمه من جهات نافذه وبموافقه السلطة تشهر بالمعارضين والحقوقيين والمشنقة في خلفيه صورهم مطالبة بإعدامهم كخونه للوطن كما جرى في البحرين اثر انتفاضه 14 فبراير 2011

.وتقديرا لهذا النضال والتضحيات فقد نال عدد من هؤلاء النشطاء التقدير العالمي حيث فاز الحقوقي الاماراتي احمد منصور بجائزه مارتن اينالز من منظمه العفو الدولية. ووصل الحقوقي البحريني نبيل رجب للتصفيات النهائية لذات الجائزة. ونال الحقوقي السعودي السجين رائف بدوي جائزة ساخاروف للاتحاد الاوربي. ونالت جليله السلمان جائزه الحق في التربة من السويد كما نالت جمعيتها، جمعيه المعلمين جائزه اتحاد المعلمين العرب. ونال علي عبد الامام جائزه حريه الانترنت من السويد. ونال الحقوقي الشيخ هيثم السلمان ثقه الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون باختياره احد ممثلي الامم المتحدة لإعلان الرباط للتسامح بين الاديان.

المصادر:

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/5744
Bahrain Center for Human Rights via google.com
www.Alwasatnews.com
http://www.hrw.org/ar/middle-east/n-africa
Salam http://t.co/1uSEtqPN4D http://t.co/GND5cWWpZy
http://www.gc4hr.org/news/view/898
المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات، القاهرة، مصر
www.ohchr.org

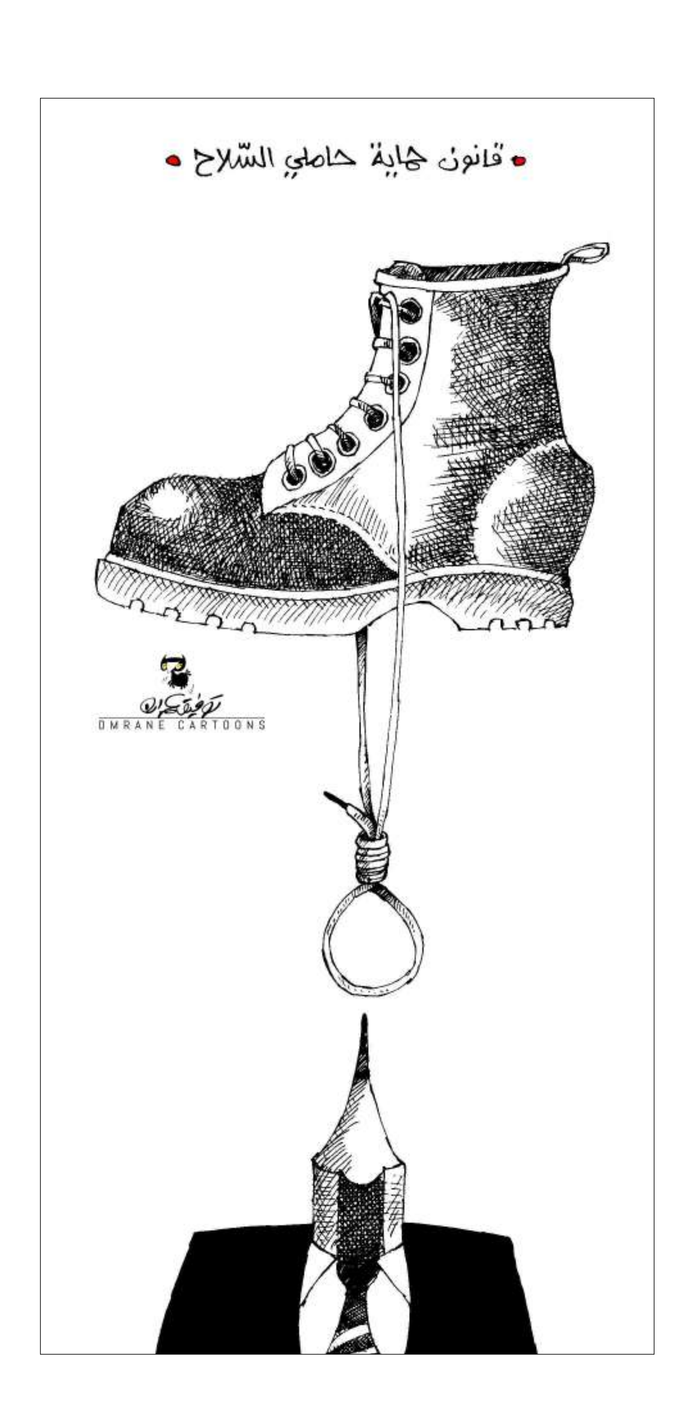
* الصحافة بين الأخبار والتشهير

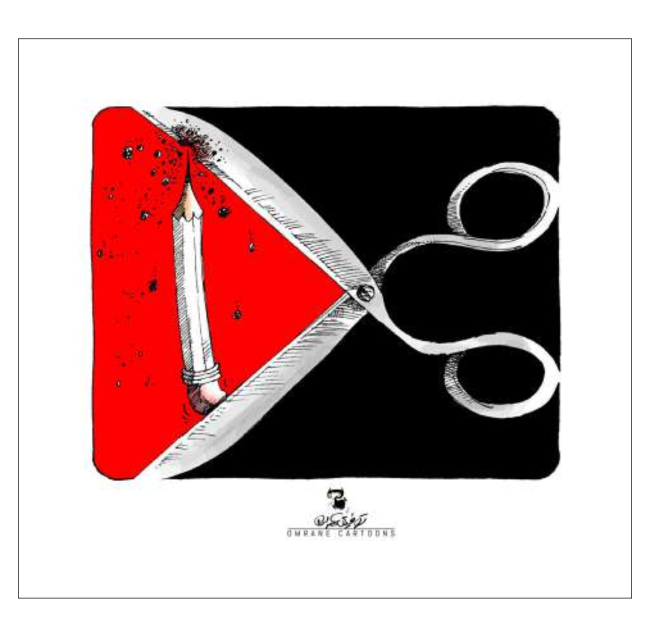
کاریکاتور


مع وائل عبّاس ... ضد حكم العسكر
Omrane Cartoons


PRESS
XXXXXXX
XXX
OMRANE CARTOONS


JOURNÉE MONDIALE POUR
LA LIBERTÉ DE LA PRESSE

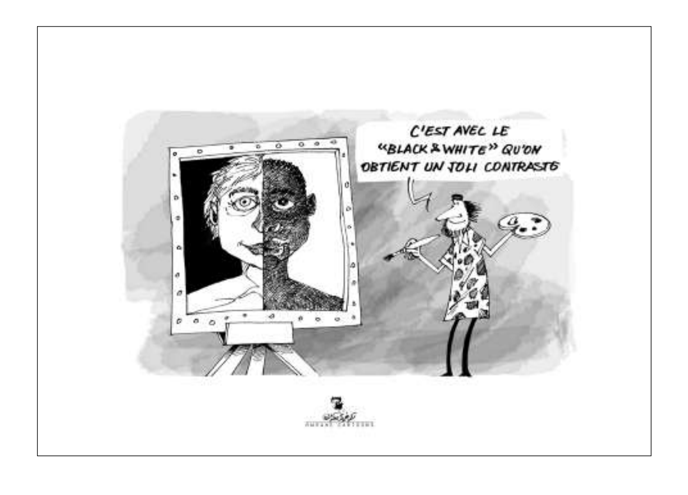

قانون حماية حاملي السّلاح
توفيق عمران
OMRANE CARTOONS


OMRANE CARTOONS

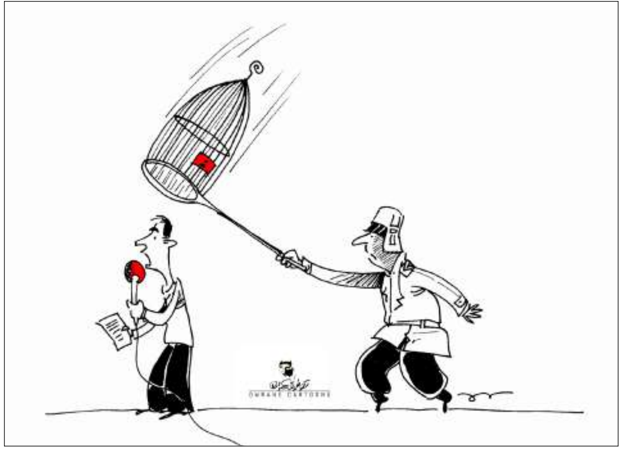

CENSORSHIP
edom
PRESS
OMRANE CARTOONS

نحو دولة « البرودكان »

OMRANE CARTOONS




OMRANE CARTOONS


OMRANE CARTOONS





تصميم ورسوم
توفيق عمران